تزويج أم كلثوم في مصادر الفريقين

<"xml encoding="UTF-8?>

السؤال:

هل صحيح أنّ الإمام علي زوّج إحدى بناته لعمر بن الخطّاب ؟

الجواب:

قد حاول بعض علماء أهل السنّة ، أن يثبت تزويج أمير المؤمنين (عليه السلام) ابنته أُمّ كلثوم من عمر بن الخطّاب ، لأغراض عديدة أهمّها :

أنّ التزويج دليل على اعتراف الإمام (عليه السلام) بصحّة خلافة عمر ، وإلاّ لو كان علي يعتبر عمراً غاصباً للخلافة لما زوّجه ابنته أبداً .

من هؤلاء العلماء الذين ذكروا خبر التزويج :

ابن سعد (١) ، والدولابي (٢) ، والحاكم النيسابوري (٣) ، والبيهقي (٤) ، وابن عبد البر (٥) ، وابن الأثير الجزري (٦) .

ولكن عند المراجعة لأسانيد هذه الكتب يتبيّن : أن لا حجّية لأصل الخبر فيها ، فضلاً عن جزئياته ومتعلّقاته ، وذلك بالنظر إلى أُصول أهل السنّة ، وقواعدهم في علم الحديث ، واستناداً إلى كلمات علمائهم في علم الرجال :

١ـ إنّه حديث أعرض عنه البخاري ومسلم ، فلم يخرجاه في كتابيهما المعروفين بالصحيحين ، وكم من حديث صحيح سنداً لم يأخذوا به في بحوثهم المختلفة ، معتذرين بعدم إخراجهما إيّاه .

٢ـ إنّه حديث غير مخرّج في شيء من سائر الكتب المعروفة عندهم بالصحاح ، فهو حديث متّفق على تركه بين أرباب الصحاح الستّة .

٣ـ إنّه حديث غير مخرّج في المسانيد المعتبرة ، كمسند أحمد بن حنبل ، الذي قال أحمد وجماعة تبعاً له : « بأنّ ما ليس فيه فليس بصحيح ... » .

بالإضافة إلى أنّ جميع أسانيد الخبر فيها ساقطة ، لأنّ رواته بين مولى عمر ، وقاضي الزبير ، وقاتل عمّار ، وعلماء الدولة الأُموية ، فرجال أسانيده بين كذّاب ووضّاع ، وضعيف ومدلّس ، فلا يصحّ الاحتجاج به ، والركون إليه ، هذا ما اعترف به نفس علمائهم .

وأمّا متون خبر التزويج فيها ودلالته ، فكلّها متضاربة متكاذبة ، لا يمكن الجمع بينها بنحو من الأنحاء ، فيكون دليلاً آخر على أن لا حجّية لهذا الخبر .

وأغلب الظنّ ، كون السبب في وضع هذا الخبر وحكايته ، هو أنّ القوم لمّا رأوا أنّ عمر بن الخطّاب من رواة حديث : « كلّ سبب ونسب منقطع يوم القيامة ، إلاّ سببي ونسبي » الدال على فضيلة ومنقبة لأهل البيت (عليهم السلام) بالأخصّ الإمام علي (عليه السلام) ، حتّى أنّ الحاكم أورده في فضائل علي ، كما قال المنّاوي (٧) ، عمدوا إلى وضع خبر خطبة عمر ابنة علي ، وربطوا الحديث المذكور به .

والنتيجة : أنّ خبر التزويج المروي في كتبهم ، وبطرقهم ساقط سنداً ودلالة ، باعتراف نفس علمائهم .

وأمّا ما ورد من خبر التزويج بسند معتبر ، والموجود في كتبنا ، فينكره بعض علمائنا من أصله ، لوجود التضارب في مضامين الأخبار ، والمناقشة في الدلالة ، ويقرّ به البعض الآخر منهم ، بهذا المقدار المستفاد من رواياتنا وهو : أنّ عمر خطب أُمّ كلثوم ، وعلي (عليه السلام) اعتذر بأنّها صبية ، وبأعذار أُخرى ، فلم يفد اعتذاره ، فهدّده عمر بعدّة تهديدات ـ أشار الإمام الصادق (عليه السلام) إلى هذا التهديد ، بقوله : « ذلك فرج غُصب منّا » ـ إلى أن اضطرّ الإمام (عليه السلام) ، فأوكل الأمر إلى عمّه العباس ، فزوّجها العباس ، وانتقلت البنت إلى دار عمر ، وبعد موته أخذ علي (عليه السلام) بيدها ، وانطلق بها إلى بيته (٨) .

أمّا أنّه دخل بها ، وكان له منها ولد أو أولاد ، فلا دليل عليه في رواياتنا ، وأيّد هذا المطلب الزرقاني المالكي بقوله : « وأُمّ كلثوم زوج عمر بن الخطّاب ، ومات عنها قبل بلوغها » (٩) .

ثمّ أنّ هذا المقدار الموجود في رواياتنا لا يدلّ على فضيلة لعمر ، كما لا يدلّ وقوع هكذا تزويج على المصافاة والمحاباة بين علي وعمر ، فلا يدلّ على صحّة خلافة عمر .

---

(١) الطبقات الكبرى ٨ / ٤٦٣ .

(٢) الذرّية الطاهرة : ١١٦ .

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣ / ١٤٢ .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٧ / ٧٠ .

(٥) الاستيعاب ٤ / ٥٠٩ .

(٦) أُسد الغابة ٥ / ٦١٤ .

(٧) فيض القدير ٥ / ٢٧ .

(٨) الكافي ٥ / ٣٤٦ و ٦ / ١١٥ .

(٩) شرح المواهب اللدنية ٧ / ٩ .